Distribution: Restricted **REPL. VII/2/INF.2** 21 April2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الثانية

روما، 21 – 22 أبريل/نيسان 2005

أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق، وأعماله ومخرجاته

1 - اعتمد مجلس المحافظين في دورته السادسة والعشرين المنعقدة في فبراير/شباط عام 2003 تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق والمعنون "*تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004 – 2006)*". وبذلك فقد وافق المجلس على الأهداف الموضوعة، والتدابير المطلوبة، والمخرجات المنشودة التي حددتها الهيئة للصندوق، على النحو الوارد في ملحق تقريرها والمعاد إدراجه كملحق للوثيقة الحالية.

2 - ويوضح الملحق المرفق طياً الأهداف الرئيسية الخمسة لفترة التجديد الممتدة من عام 2004 إلى عام 2006 والتي حددتها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق والأعمال الأساسية التسعة اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وتزود هذه الوثيقة هيئة المشاورات بموجز للتدابير المتخذة حتى الآن أو الجارية بالفعل أو التي لم تُستكمل بعد لبلوغ الأهداف المذكورة بالترتيب الذي وردت به في الملحق.

3 - وكما يتضح من الملخصات المنفردة الموفرة، فقد جرت العناية بكل عمل أساسي من الأعمال التسعة المطلوبة واتخذت التدابير بشأنه منذ انتهاء مشاورات التجديد السادس لموارد الصندوق:

(أ) جرت صياغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، وإقراره من جانب المجلس التنفيذي، ودخل مرحلة التنفيذ انطلاقاً من عمليات الصندوق الإقراضية لعام 2005؛

(ب) تُصاغ وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية وترفع بانتظام إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها. وثمة تعديل مقترح على الخطوط التوجيهية المتعلقة بصياغتها بما يكفل العناية بقضايا أساسية لم تكن جزءاً من بيئة السياسات عند اعتماد المجلس التنفيذي للخطوط التوجيهية الأصلية؛

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

(ج) أُعد برنامج تجريبي للحضور الميداني مدته ثلاث سنوات، ووافق عليه المجلس التنفيذي، وهو يضم 15 مبادرة ينتظر أن تكون قائمة بحلول يونيو/حزيران عام 2005؛

(د) سيعاد طرح استراتيجية الصندوق في مجال إرساء علاقات الشراكة مع القطاع الخاص وتنميته على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان عام 2005؛

(ه) وافق المجلس التنفيذي على خطة عمل للفترة 2003–2005 بشأن تعميم استخدام منظور التمايز بين الجنسين في عمليات الصندوق، ويجري تنفيذها ورفع تقارير مرحلية منتظمة عنها إلى المجلس التنفيذي في دوراته في أبريل/نيسان؛

(و) وافق المجلس التنفيذي على إطار نظام إدارة النتائج والأثر في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 ويجري الآن رفع التقارير عن تنفيذ الإطار إلى المجلس علماً بأن آخر هذه التقارير مدرج ضمن تقرير أداء الحافظة لعام 2005؛

(ز) وافق المجلس التنفيذي على سياسة جديدة للتقييم في الصندوق في أبريل/نيسان عام 2005 ومن ثم فقد أقر إنشاء وظيفة للتقييم المستقل؛

(ح) أُنجز التقييم الخارجي المستقل للصندوق ضمن الإطار الزمني المحدد، أي قبل بدء مشاورات التجديد السابع؛

(ط) وافق المجلس التنفيذي على إطار لإدارة الأصول والخصوم في الوقت ذاته الذي درس فيه استعراضاً خارجياً لسلامة استثمارات الصندوق وأسلوب رفع التقارير عن حافظة الاستثمارات؛

(ي) وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس التنفيذي على سياسة جديدة للصندوق بشأن تمويل المنح وزاد بذلك من نسبة المنح في برنامج العمل السنوي للصندوق لتبلغ 10 في المائة.

الهدف: تنفيذ الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية

العمل رقم 1: نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

4 - طُرح اقتراح بإنشاء نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء على المجلس التنفيذي للمرة الأولى في سبتمبر/أيلول 2003، وأقر المجلس حينها سياسة الإطار التشغيلي لهذا النظام. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2003 وافق المجلس أيضاً على معايير تقدير أداء قطاع التنمية الريفية الخاصة بالنظام المذكور.

5 - وطوال عام 2004، تلقي المجلس التنفيذي، تقارير عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وخلال الدورتين الأخيرتين، استعرض المجلس أيضاً الدرجات القطرية الإجمالية وجميع العناصر الداخلة في درجات الأداء القطري، علاوة على المخصصات الناجمة عنها. وجاءت هذه الدرجات والمخصصات القطرية السنوية كنتيجة لطائفة واسعة من عمليات المشاورة ذات الأشكال المتنوعة التي نُفِّذت بين يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول عام 2004.

6 - وفي دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2004 طلب المجلس التنفيذي إلى إدارة الصندوق إخطار السلطات المختصة في كل دولة مقترضة مؤهلة بالعملية التي جرت لوضع تصنيف للأداء القطري. وعلى هذا فقد أُرسلت مذكرة تفسيرية في 23 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 إلى كل محافظي البلدان المقترضة من الصندوق، واحتوت هذه المذكرة في ضميمة لها على نتيجة الدورة الأولى لتقدير الأداء القطري وتخصيص الموارد في كل شعبة إقليمية، مع بيان الدرجات القطرية لعام 2004 ومخصصات عام 2005؛ وتم تحديد المخصصات بحسب البلدان والشعب الإقليمية في حدود أنصبة الإقراض الإقليمية المعتمدة في عام 1999. وعرضت المذكرة في ضميمة أخرى تفاصيل تقديرات إطار قطاع التنمية الريفية لعام 2004. وتشكل التقديرات المذكورة الأساس لدرجة أداء القطاع الريفي ضمن تصنيفات الأداء الشامل لكل بلد على حده التي ستخضع للاستعراض سنويا.

7 - ونشرت التصنيفات القطرية لعام 2004 ومخصصات عام 2005 بصورة علنية في 14 يناير/كانون الثاني عام 2005.

8 - وتلقى مجلس المحافظين تقارير مرحلية عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في كلتا دورتيه عامي 2004 و2005. وسيتلقى المجلس التنفيذي وثيقة معلومات قصيرة عن هذا الموضوع في دورته في أبريل/نيسان عام 2005.

9 - وما يزال النظام خاضعاً لتطوير مستمر في ضوء الخبرة المكتسبة، حيث إن هناك إقراراً بأن تصميم النظام سيبلغ مرحلة التطوير الكامل والإنجاز في ضوء الخبرة المستخلصة من هذه العمليات. وسيعكس البرنامج المقترح للعمل لعام 2006، الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2005، الخبرة المستقاة من تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن نظام المخصصات القطرية، كما أن هذا البرنامج سيطبق نظام تخصيص الموارد على أنه نظام موحد للمقارنة والتخصيص على امتداد برنامج الإقراض ككل. وسيعكس تقرير سبتمبر/أيلول عام 2005 أيضاً استعراض الصندوق وتوصياته بشأن الجوانب المنهجية لنظام تخصيص الموارد، بالاستناد إلى خبرة تنفيذ النظام على مدى عام واحد، وإلى الدروس المستخلصة من المؤسسات الأخرى بشأن تنفيذ ما تطبقه من نظم لتخصيص الموارد على أساس الأداء.

10 - وعند استعراض برنامج العمل لعام 2006، سيدرس المجلس التنفيذي ما إذا كان النظام والمخصصات الناجمة عنه يلبيان بفعالية الأهداف الإنمائية فيما يتصل بالأولويات الإقليمية وما إذا كان من الواجب المحافظة على تشغيل نظام تخصيص الموارد ضمن إطار المخصصات الإقليمية.

العمل رقم 2: وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية

11 - أعاد المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2002 النظر في الإجراءات المستخدمة في استعراض وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وذلك بعد فترة اختبارية استغرقت عاماً واحدا. ووافق المجلس على توصيات بشأن مجال هذه الوثائق ومضمونها واستخدامها؛ وطريقة وضعها؛ وكيفية استعراض المجلس لها؛ ونشرها.

12 - وخلال المرحلة الاختبارية استعرض المجلس التنفيذي 7 وثائق فرص استراتيجية قطرية. ومنذ اعتماد الخطوط التوجيهية في ديسمبر/كانون الأول عام 2002، طُرحت أمام المجلس 26 وثيقة أخرى من تلك الوثائق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استعرض المجلس أول وثيقة شبه إقليمية من وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وهي الوثيقة المتعلقة ببلدان جزر المحيط الهادي.

13 - وطيلة عامي 2003 و2004، زود مدراء المجلس التنفيذي الإدارة بانتظام بمعلومات مرتدة بشأن السبل المثلى للنهوض بصياغة وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية. وفي أبريل/نيسان 2004 أعرب هؤلاء المدراء عن تقديرهم للمبادرة التي تمثلت في تنفيذ تدابير مؤقتة لاستيعاب تلك التحسينات؛ وأدرجت أساساً في إطار وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية قضايا أساسية تتعلق ببيئة السياسات الناشئة، مثل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛ ونظام إدارة النتائج والأثر؛ والبرنامج التجريبي للحضور الميداني.

14 - وفي ضوء تقدير وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الموضوعة حتى الآن، وتوصيات التقييم الخارجي المستقل، والحاجة المتزايدة إلى تنسيق عمليات الصندوق مع عمليات الأطراف المتلقية للبرامج والجهات المانحة الأخرى، فإن إدارة الصندوق ستقوم باستعراض الخطوط التوجيهية لهذه الوثائق في سياق النموذج التشغيلي الجديد، وستعتمد صيغة معدلة لهذه الخطوط بعد إجراءات مناسبة. ويتمثل الهدف النهائي لهذه العملية في إضفاء طابع استراتيجي أكبر على تلك الوثائق بحيث تغدو إطاراً حقيقياً للبرامج القطرية.

العمل رقم 3: الحضور الميداني والقدرة داخل الأقطار

15 - استجابة لما طلبته هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق فقد أُنشئت جماعة عمل مخصصة تابعة للمجلس التنفيذي ومعنية بالحضور الميداني. وضمت هذه الجماعة 9 من أعضاء المجلس يمثلون القوائم المختلفة، وذلك برئاسة مندوب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. وأسهمت الجماعة في التحليلات القطرية السريعة التي شملت 15 بلداً وغطت خبرات ووسائل تعزيز الحضور الميداني للصندوق عبر تدعيم القدرات داخل الأقطار.

16 - وفي سبتمبر/أيلول عام 2003، أذن المجلس التنفيذي للصندوق بوضع مبادئ توجيهية ومعايير لاختيار بلدان وأدوات لتعزيز حضوره داخل البلدان وأن يقدم برنامجاً للتنفيذ مرفقاً بمقترحات مقيدة زمنياً لكل اقتراح من الاقتراحات المحددة الخمسة عشر.

17 - وعرضت هذه المبادئ التوجيهية والمعايير في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 على المجلس التنفيذي الذي وافق على البرنامج التجريبي المقترح على أن يستغرق ثلاث سنوات، وأن تبلغ ميزانيته 3 ملايين دولار أمريكي.

18 - ويهدف البرنامج التجريبي للحضور الميداني إلى مساعدة الصندوق على تحقيق رؤيته وأهداف إطاره الاستراتيجي بتعزيز ودمج أربعة أبعاد مترابطة، هي: تنفيذ المشروعات، وحوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة. وبقيامه بذلك فإن البرنامج، يعمق ارتباط الصندوق الحاصل فعلاً من حيث تقديم دعم للتنفيذ على الصعيد القطري ويقترح أبعاداً إضافية لإجراء تغييرات في السياسات، وبناء شراكات مع شركاء وطنيين وشركاء من جهات

مانحة أخرى، وتوثيق وتركيب المعرفة المكتسبة أثناء تنفيذ البرنامج. ويمكِّن التصميم المرن البرنامج من وضع مجموعة من الترتيبات المختلفة.

19 - اكتمل تصميم جميع المبادرات الخمس عشرة في ديسمبر/كانون الأول عام 2004. ومن أصل هذه المبادرات دخلت ست منها حتى الآن مرحلة التشغيل الكامل وهي: ثلاث في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، واثنتان في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ ومبادرة واحدة في إقليم آسيا والمحيط الهادي. ومن المنتظر أن تصل كل المبادرات إلى هذه المرحلة بحلول يونيو/حزيران عام 2005.

20 - وسيقوم مكتب التقييم المستقل في الصندوق خلال السنة الثالثة من تنفيذ البرنامج بتقييم جميع المقترحات الرائدة على أساس المعايير المدرجة ضمن المقترحات الفردية.

21 - وبنهاية الأعوام الثلاثة ومع الأخذ بعين الاعتبار تقييم مكتب التقييم، سيقرر المجلس التنفيذي الاستمرار في برنامج الحضور الميداني، أو توسيعه، أو إيقافه، أو تعديله.

العمل رقم 4: العمل بالمشاركة

22 - دعت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق إلى طرح استراتيجية تكفل انخراطاً أوسع للمشاركين من القطاع الخاص في برامج الصندوق من خلال عمليات التمويل المشترك وغيرها من أشكال الشراكة التي تتسق مع رسالة الصندوق على المجلس التنفيذي لدراستها.

23 - وفي سبتمبر/أيلول عام 2004 استعرض المجلس التنفيذي اقتراحاً بشأن "استراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة". وتمثل الهدف الأساسي للوثيقة في عرض استراتيجية الصندوق بشأن سبل تيسير تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة معه على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية، بما يعود بالفائدة على فقراء الريف. ورحب المجلس بالوجهة العامة للوثيقة، إلا أنه طلب تقديم وثيقة تتسم بالبساطة وبقدر أكبر من الطابع التشغيلي، على أن تتضمن إطاراً للنتائج يمكن عبره رصد الأنشطة المزمعة للقطاع الخاص وتقييمها.

24 - واستجابة لذلك قدمت الصيغة المعدلة من الاستراتيجية المقترحة إلى المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان عام 2005 لإخضاعها لمزيد من البحث. وقد أسفرت التعديلات المدخلة عن وثيقة ذات طابع تشغيلي أشد، وأهداف محددة، ومخرجات منشودة، ومؤشرات للأداء، وآليات مقترحة لرصد الاستراتيجية وتقييمها. كما أن الوثيقة المعدلة تعرض الجوانب التي سيتم تغييرها في الصندوق، أو التي تحتاج إلى مثل هذا التغيير، لتنفيذ الاستراتيجية.

العمل رقم 5: إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية

25 - استجابة لما دعا إليه تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق فقد أدرجت خطة عمل للفترة 2003–2005 بشأن دمج مفهوم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في عمليات الصندوق ضمن التقرير المرحلي لعام 2003 عن حافظة المشروعات، وهو التقرير الذي تلقاه المجلس التنفيذي واعتمده في دورة أبريل/نيسان عام 2003.

26 - وتضع هذه الخطة إطاراً مشتركاً لتنفيذ استراتيجيات ذات طابع إقليمي خاص كما تستخدم كأداة للتأكد من أن قضايا الجنسين تشكل جزءا لا يتجزأ من جميع جوانب عمل الصندوق. وتتضمن خطة العمل 25 إجراء محدداً له مؤشرات محددة زمنياً بدقة في ثلاثة مجالات للعمل وهي: (i) تحقيق الأثر في دورة المشروعات؛ (ii) الصندوق كعامل حافز: السياسات والشراكات؛ والتعلم والابتكار؛ (iii) المساءلة والرصد.

27 - ومنذ اعتماد خطة العمل تلقى المكتب التنفيذي تقارير منتظمة عن تنفيذها وذلك خلال دوراته في أبريل/نيسان في إطار التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات، ثم في إطار هذا التقرير باسمه الجديد "تقرير أداء الحافظة" عام 2005. واحتوى التقرير المرحلي لعام 2004 نتائج موجزة لمسح خط الأساس الذي أجري عام 2003 بهدف تحديد الوضع التمهيدي للخطة فيما يتعلق بمجالات العمل التي تغطيها.

الهدف: قياس النتائج والأثر

28 - استعرض المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 الإطار المقترح لنظام إدارة النتائج والأثر، وأيد النهج والنظام الخاصين بقياس وإبلاغ النتائج والآثار المترتبة على البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. ولاحظ المدراء التنفيذيون أن الإطار سيخضع لمزيد من التطوير والاختبار والتنقيح، وقدموا اقتراحات مختلفة في هذا الصدد. وتم الاتفاق على أن يقوم الصندوق عند إتباع هذا النهج بوضع مؤشرات على المستوى الثاني لنتائج مجموعات الأنشطة التي لم توضع لها هذه المؤشرات بعد، وعلى أن توضع بصفة عامة لكل المجموعات مؤشرات على المستوى الثاني فيما يتعلق بالدخل والإنتاجية.

29 - وتمت الموافقة أيضاً على ألا تدرج المشاريع التي بادرت بها المؤسسات المتعاونة والتي لا يكون الصندوق أحد الممولين الرئيسيين لها في نظام قياس النتائج شريطة ألا تزيد نسبة تلك المشاريع عن 5 في المائة من الحافظة.

30 - وبعد ذلك أنشئ فريق مشترك بين دوائر الصندوق لتنسيق تنفيذ نظام إدارة النتائج والأثر في أوائل عام 2004. وحدد هذا الفريق الإجراءات المرتبطة بالنظام المذكور وساعد الموظفين وفرق إدارة المشروعات في تنفيذ الإطار على مستوى المشروعات. وتحقيقاً لذلك قام الفريق في أواخر عام 2004 بوضع مسودة الخطوط التوجيهية التشغيلية لموظفي المقر. كما أنجز مسح رائد لعلامات القياس لتيسير تقدير الأثر. ومن المزمع القيام بأربع عمليات مسح مماثلة قريبا. ويجري التداول بين الصندوق والمؤسسات المتعاونة لتطبيق متطلبات نظام إدارة النتائج والأثر وتحديد السبل المثلى التي يمكن أن تقدم هذه المؤسسات المساندة من خلالها.

31 - وتلقى المجلس التنفيذي تقريراً مرحلياً عن تنفيذ إطار نظام إدارة النتائج والأثر في سبتمبر/أيلول عام 2004. وفي أواخر عام 2004 أشار نحو 70 مشروعاً إلى أنه حقق تقدماً بفضل استخدام ذلك الإطار. وبصورة عامة فإن الاستجابة مشجعة للغاية، رغم أن النظام يجئ كـــ "عنصر مضاف". وجرى تحليل المعلومات الواردة بصورة أولية وعُرضت ضمن تقرير أداء الحافظة لعام 2005 جنباً إلى جنب مع التقرير المرحلي عن الوضع الكلي لتنفيذ نظام إدارة النتائج والأثر.

الهدف: وظيفة التقييم المستقل

32 - استجابة لما طلبته هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس للموارد فقد تلقى المجلس التنفيذي واعتمد سياسة تقييم جديدة للصندوق في دورة أبريل/نيسان عام 2003. وبذلك فقد قام المجلس، ضمن جملة أمور، بإرساء استقلالية مكتب التقييم الذي أصبح يرفع تقاريره مباشرة إلى المجلس. وفي الدورة ذاتها وافق المجلس أيضاً على تسمية مدير مكتب التقييم الذي عينه رئيس الصندوق لفترة خمس سنوات اعتباراً من 1 مايو/أيار عام 2003.

33 - وتمشياً مع سياسة التقييم في الصندوق، فإن برامج عمل مكتب التقييم وميزانياته الإدارية لعامي 2004 و2005 قد رفعت إلى المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين بصورة منفصلة عن تلك المتعلقة بالصندوق.

34 - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما نصت عليه سياسة التقييم الجديدة، فقد تقدم مكتب التقييم إلى المجلس التنفيذي بالتقرير السنوي بشأن نتائج عمليات الصندوق وأثرها وذلك في دورتي سبتمبر/أيلول عامي 2003 و2004.

35 - وتمشياً أيضاً مع سياسة التقييم الجديدة في الصندوق، استعرض المجلس التقرير الأول لرئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات لجنة التقييم في سبتمبر/أيلول عام 2004 الذي أوجز الموضوعات الشاملة الناشئة عن عمليات التقييم لعام 2002 ، وألقى الضوء على أبرز جوانب تنفيذ توصيات التقييم المختلفة. وحسبما تقتضيه سياسة التقييم، قدَّم مكتب التقييم تعليقاته أيضاً على التقرير.

36 - وأخيراً، كان المجلس التنفيذي قد أقر عند موافقته على سياسة التقييم بالحاجة إلى تعديل اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي وأوكل هذه المهمة إلى اللجنة. وعُرضت النصوص المعدلة للاختصاصات والنظام الداخلي على المجلس في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 وحظيت بموافقته. وفي ظل هذه الاختصاصات الجديدة، السارية اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 2005، فإن نطاق عمل اللجنة سيتوسع ليشمل: استعراض التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات وأي تعديل على نظام إدارة النتائج والأثر في المستقبل؛ واستعراض مقترحات السياسات التشغيلية، المنبثقة عن دروس التقييم وتوصياته، قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي. وستنصب عمليات الاستعراض هذه على الاستفادة من الدروس والتوصيات المستندة إلى عمليات التقييم. وتمشياً مع هذه الأحكام فقد استعرضت لجنة التقييم تقرير أداء الحافظة الذي أعدته دائرة إدارة البرامج قبل رفعه إلى المجلس في أبريل/نيسان عام 2005، للنظر فيه.

الهدف: التقييم الخارجي للصندوق

37 - استجابة لطلب هيئة المشاورات، فقد قرر المجلس التنفيذي، في دورة أبريل/نيسان عام 2003، أن يتم إجراء التقييم الخارجي المستقل تحت الإشراف الكلي لمدير مكتب التقييم، نيابة عن المجلس التنفيذي، شريطة خضوع مدير مكتب التقييم للمساءلة من قبل المجلس وبما يتفق مع الشروط المحددة في التقرير. وفي هذا الصدد زود مدير مكتب التقييم المجلس بخمسة تقارير مرحلية عن تقدم التقييم الخارجي المستقل وذلك اعتباراً من سبتمبر/أيلول عام 2003. ووافق المجلس أيضاً على إحداث لجنة توجيهية مؤلفة من ممثلي الدول الأعضاء في الصندوق كي تقوم بوظيفة استشارية لمدير مكتب التقييم ولفريق المستشارين المختارين للقيام بالتقييم.

38 - وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2003، قدم مدير مكتب التقييم تقريراً عن التعاقد مع مورد خدمات لإجراء التقييم الخارجي المستقل، وهو شركة الإعلام والتدريب والتطوير (ITAD)، وعن العمل الذي بدأته في المرحلة الأولى للتقييم. وقد جرى تقديم مسودة التقرير الأولى عن هذا العمل في يناير/كانون الثاني عام 2004 ثم رُفع التقرير النهائي عن المرحلة الأولى في مارس/آذار عام 2004.

39 - وفي أبريل/نيسان عام 2004 استعرض المجلس التنفيذي التقدم المحرز فيما يتعلق باعتماد تقرير المرحلة الأولى، والانتقاء العشوائي لعينة البلدان والمشروعات التي ستخضع للتقييم على النحو المحدد في اختصاصات التقييم الخارجي المستقل، ومشروع الدراسة المكتبية المقدمة من مورد خدمات التقييم الخارجي المستقل والذي كان قيد الاستعراض حينها. ورُفعت النسخة النهائية للدراسة المكتبية في يوليو/تموز عام 2004.

40 - وتألفت تقارير شركة ITAD اللاحقة من تقارير عن الزيارات الميدانية، وعن قضايا الموارد البشرية والتسيير والجوانب المؤسسية. ورُفعت المسودة الأولى للتقرير الشامل في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2004، ثم قُدمت النسختان الثانية والنهائية لمشروع التقرير في يناير/كانون الثاني عام 2005.

41 - وتقدمت إدارة الصندوق بملاحظاتها على كل تقرير من التقارير الرئيسية لشركة ITAD. كما قامت بصياغة ردها الرسمي على النسخة النهائية لمسودة التقرير النهائي للتقييم الخارجي المستقل الذي استعرضه المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان عام 2005 وتم إطلاع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق عليه. وقد قُدِّم تقرير التقييم الخارجي المستقل ورد الإدارة عليه خلال اجتماع غير رسمي للمجلس في أبريل/نيسان دعي إليه أعضاء هيئة المشاورات أيضا.

الهدف: إدارة الموارد المالية للصندوق

42 - طلبت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق إلى الإدارة أن تجري استعراضاً في عام 2003 لسياسة الاستثمار في الصندوق، ولاسيما فيما يتعلق بسلامة الاستثمارات، وإدارة الأصول والخصوم، ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي، وذلك بغرض جعل الصندوق بمستوى المعايير والمبادئ التي تستخدمها مؤسسات الإقراض الإنمائية الأخرى.

43 - وقامت الشركة الاستشارية الخارجية "Madison Consulting Group " باستعراض سلامة استثمارات الصندوق ورفعت تقريراً عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2003، جنباً إلى جنب مع توصيات الشركة.

44 - وفي الدورة ذاتها أقر المجلس إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق الذي تم إعداده بعد استعراض وتحليل النظم الحالية للصندوق، وذلك كوسيلة لإدارة التعرض للمخاطر المالية بصورة فعالة. ورُفع تقرير مرحلي عن وضع تنفيذ الإطار إلى الندوة التدارسية غير الرسمية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران عام 2004. ويرد وصف تفصيلي للإطار المذكور وتنفيذه في الوثيقة REPL.VII/2/R.3 المقدمة إلى هيئة المشاورات.

45 - وفي دورة ديسمبر/كانون الأول عام 2003 لاحظ المجلس أيضاً أن الأسلوب الحالي للتقارير المرفوعة عن حافظة الاستثمارات يوفر للمجلس معلومات كافية عن الوضع المالي المتصل بالاستثمارات.

46 - وفيما يتعلق بمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الصندوق أوضح، في التقارير المرحلية المرفوعة إلى مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي على حد سواء، السبل التي يعتزم استخدامها لتعبئة موارد إضافية بغرض التقليل من أثر تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة لالتزامات القروض والمنح الجديدة. وكما دعا الكثير من الدول الأعضاء، فإن ذلك يتضمن تمكين الصندوق من الوصول إلى صندوق أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي. ويقوم الصندوق بإعداد وثيقة تقنية تحدد متطلبات الصندوق لعرضها على دورة التعهدات المقبلة لصندوق الأمانة المذكور.

برنامج المنح

47 - ناقشت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق أثناء مجرى مداولاتها مستوى برنامج منح الصندوق أيضا، رغم أن ذلك لم يكن مطلوبا بصورة محددة كتدبير يرمي إلى تحقيق هدف معين. وفي هذا الصدد، فإن الفقرة 40 من تقرير الهيئة (الوثيقة GC 26/L.4) تنص على أن الهيئة "اتفقت ... على وجوب رفع برنامج المنح إلى 10% من برنامج العمل السنوي للصندوق بدءا من التجديد السادس للموارد في عام 2004". وبعد انتهاء مداولات الهيئة درس المجلس التنفيذي واعتمد سياسة تمويل المنح في الصندوق في ديسمبر/كانون الأول عام 2003، التي زادت مستوى برنامج المنح إلى 10 في المائة من برنامج العمل الشامل.

48 - وتنص السياسة الجديدة على اعتماد أنماط جديدة لطرائق التخصيص وإجراءات التنفيذ بشأن المنح العالمية/الإقليمية والقطرية، وذلك اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني عام 2004. كما أنها تفوض رئيس الصندوق صلاحية الموافقة نيابة عن المجلس على المنح التي لا تتجاوز قيمتها 000 200 دولار أمريكي، مع رفع تقرير سنوي إلى المجلس عن مثل هذه الموافقات.

49 - وعند الموافقة على السياسة الجديدة أشار المجلس إلى أنه سيقوم باستعراض سياسة المنح المعدلة في سبتمبر/أيلول عام 2005 بناء على تقرير واقعي لتنفيذ السياسة في الفترة الأولى من إتباعها. وسينطوي ذلك على نظر المجلس في أعداد المنح المصادق عليها، وأهدافها وغاياتها، ومعايير وعمليات الاختيار (حسبما تُطبق على نافذة المنح القطرية)، والقرارات ذات الصلة المتعلقة بإدخال أي تعديلات على السياسة، كلما كان ذلك ملائما.

أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق وأعماله ومخرجاته

الأهداف	الأعمال	المخرجات/النتائج	التاريخ المقرر
تنفيذ الإطار الاستراتيجي والاستراتيجيات الإقليمية	**نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء** 1 – سيوضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق بالتشاور مع الأعضاء ثم عرضه على المجلس التنفيذي للموافقة. 2 – البدء في تقديرات الأداء القطري في ظل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2004. 3 – اتخاذ قرارات التخصيص طبقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن المخصصات الإقليمية في عام 2005. 4 – وسيعكس برنامج العمل المقترح لعام 2006 الخبرة المستقاة من تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن نظام المخصصات الإقليمية وسيوسع هذا النظام كنظام موحد للمقارنة والتخصيص على امتداد البرنامج الإقراضي ككل، مع مراعاة الحاجة إلى مراعاة الأولويات فيما يتصل بالتوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية والحفاظ على نصيب الثلثين على الأقل للبلدان المقترضة بشروط تيسيرية للغاية في البرنامج الإقراضي للصندوق. وعند دراسة برنامج العمل لعام 2006، فإن المجلس التنفيذي سيستعرض الاقتراح وسيقرر ما إذا كان النظام والتخصيصات الناجمة عنه يلبي بصورة فعالة الأهداف الإنمائية فيما يتصل بالأولويات الإقليمية أو ما إذا كان يتوجب المحافظة على تشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن إطار المخصصات الإقليمية.	1 – (أ) الوثيقة المنقحة REPL.VI/4/R.5 (ب) عقد حلقات تدارس غير رسمية ومناقشات تقنية مع مجموعة خاصة غير رسمية (ج) موافقة المجلس التنفيذي 2 – تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على أساس تجريبي 3 – عملية مستمرة 4 – موافقة المجلس التنفيذي	1 – (أ) ديسمبر/كانون الأول 2002 (ب) دورة مجلس المحافظين في 2003 بمناسبة مرور 25 عاما على إنشاء الصندوق، ودورة المجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان 2003 (ج) سبتمبر/أيلول 2003 2 – 2004 بالنسبة لبرنامج العمل لعام 2005 3 – 2005 4 – سبتمبر/أيلول عام 2005 بالنسبة لبرنامج العمل لعام 2006
	وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية 1 – الانتهاء داخليا من استعراض المجلس التنفيذي للتجربة الرائدة لوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية (نهاية 2002). 2 – استخدام الصندوق لعملية وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لكي يتبنى برنامجا من السياسات والتحول المؤسسي من أجل تخفيف حدة الفقر الريفي بصورة فعالة بالمشاركة مع بعض المنظمات الأخرى، وضمان الملكية القطرية لهذا البرنامج عندما يكون ذلك ممكنا، تمشيا مع وثيقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر الريفي. 3 – سيشارك الصندوق في عملية "وثيقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر الريفي"، معطيا الأولوية للبلدان التي ترتفع فيها إمكانية تخفيف وطأة الفقر الريفي بصورة فعالة، وحيث المشاركة مع المنظمات الأخرى من إطار وثيقة التخفيف من وطأة الفقر الريفي تعد بالكثير.	1 – استعراض المجلس التنفيذي 2 – الاستراتيجيات القطرية 3 – الاستراتيجيات القطرية	1 – ديسمبر/كانون الأول 2002 2 – عملية مستمرة 3 – عملية مستمرة

الأهداف	الأعمال	المخرجات/النتائج	التاريخ المقرر
	الحضور الميداني والقدرة داخل الأقطار 1 – سينشئ المجلس التنفيذي جماعة عمل مخصصة لكي تترافق مع عملية تحليل الخبرات والأشغال المتصلة بتعزيز الحضور الميداني للصندوق مع تعزيز القدرة داخل الأقطار؛ 2 – سيجري تحليل سريع لـــ 15 بلدا في مختلف الأقاليم من البلدان التي تنفذ فيها الأنشطة المعنية؛ 3 – سترفع توصيات تستند إلى هذا التحليل إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها في سبتمبر/أيلول عام 2003.	1 – إنشاء مجموعة العمل 2 – إجراء التحليل 3 – رفع التقرير والتوصيات إلى المجلس التنفيذي	1 – أبريل/نيسان 2003 2 – أبريل/نيسان– أغسطس/آب 2003 3 – سبتمبر/أيلول 2003
	العمل بالمشاركة 1 – ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2003 استراتيجية لتحقيق قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص في برامج الصندوق عن طريق المشاركة في التمويل، أو بأشكال أخرى من المشاركة تتفق ورسالة الصندوق. 2 – ضرورة المتابعة المستمرة لفرص المشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص في تمويل المشروعات كجزء من أهداف استراتيجية الشراكة والتمويل المشترك في الصندوق. 3 – سيواصل الصندوق مشاركته النشطة في عمليات التنسيق بين أصحاب الشأن العديدين، والدخول في شراكات على أساس البرامج، ومتابعة التمويل المشترك من أجل تنفيذ برنامج عمله.	1 – وثيقة للمجس التنفيذي 2 – وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية 3 – الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية	1 – ديسمبر/كانون الأول 2003 2 – عملية مستمرة 3 – عملية مستمرة
	إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في تيار التنمية 1 – ستحدد خطة العمل لإدماج قضايا التمايز بين الجنسين في بناء التنمية للفترة 2003–2005 الأعمال اللازمة لتنفيذ مبادئ الإطار الاستراتيجي من حيث علاقته بهذا الموضوع وبتمكين النساء الريفيات. وستعرض تقارير مرحلية سنوية على المجلس التنفيذي في هذا الشأن، كجزء من التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات.	1 –التقرير السنوي عن الحافظة	1 –أبريل/نيسان 2003، ثم سنويا بعد ذلك
قياس النتائج والأثر	**النتائج والأثر** 1 – تعزيز العمليات والنظم الداخلية لرصد النتائج. 2 – سيوفر التقرير المرحلي السنوي عن حافظة المشروعات عرضا عاما للنتائج التي أحرزتها كل المشروعات الجارية، بما في ذلك تحقيق المؤشرات الكمية المعنية بحسب الفئات الرئيسية للمشروعات. 3 – تقديم نظرة عامة جامعة للأثر والدروس المستفادة من مجموعة من المشروعات المنجزة التي تم تقييمها خلال سنة معينة في التقارير السنوية عن فعالية التنمية.	1 – إطار لنظام إدارة النتائج 2 – تقرير مرحلي سنوي موسع عن حافظة المشروعات 3 – تقرير سنوي عن نتائج الصندوق وفعاليته الإنمائية	1 – ديسمبر/كانون الأول 2003 2 – أبريل/نيسان 2005 ثم سنويا بعد ذلك 3 – ديسمبر/كانون الأول 2003 ثم سنويا بعد ذلك
وظيفة التقييم المستقل	**وظيفة التقييم** 1 – ستعد الإدارة اقتراحا مفصلا عن سياسة التقييم المقبلة للصندوق.	1 - وثيقة المجلس التنفيذي	1 - أبريل/نيسان 2003

الأهداف	الأعمال	المخرجات/النتائج	التاريخ المقرر
التقييم الخارجي للصندوق	**التقييم الخارجي للصندوق** 1 – سيتم التخطيط لتقييم خارجي ومستقل للصندوق وتنفيذه عام 2003 وسينجز هذا التقييم عام 2004 قبل التجديد السابع لموارد الصندوق. وسيفوض المجلس التنفيذي بالموافقة على أي تمويل إضافي يحتاجه التقييم بعد تلقي المساهمات الطوعية. وسيقرر المجلس التنفيذي أشكال هيكلة وإدارة عملية التقييم.	1 – تقرير التقييم	1 – عام 2004
إدارة الموارد المالية للصندوق	**الموارد المالية** 1 – ستجري إدارة الصندوق عام 2003 استعراضا لسياسة الاستثمار فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بسلامة الاستثمارات، وإدارة الأصول ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي، بهدف جعلها متماشية مع المعايير والمبادئ المستخدمة في مؤسسات الإقراض الإنمائية الأخرى 2 – طلب الاجتماع التقني لصندوق أموال أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002 أن يتقدم الصندوق بمعلومات مفصلة عام 2003 عن النتائج التمويلية للمبادرة بالنسبة للمؤسسة، بحيث يمكن للجهات المانحة أن تعيد دراسة مسألة وصول الصندوق إلى صندوق الأمانة المذكور. وسيواصل الصندوق جهوده لتعبئة التمويل الإضافي اللازم لتغطية احتياجاته المتعلقة بمبادرة الديون.	1 – وثيقة المجلس التنفيذي 2 – تقرير الجهات المانحة في مبادرة الديون والتشاور معها	1 – ديسمبر/كانون الأول عام 2003 2 – عام 2003